أنطولوجيا الألم عبر الحدود: إعادة تأسيس مفهوم التعويض في القانون الدولي على أساس الظاهرة الوجودية

تأليف:

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة، وروح أبي البرّ، اللذين علّماني أن الحب الحقيقي يتجاوز حدود الزمان والمكان، وأن ذكرى الأحبة ليست جرحاً ينزف بل نوراً

يضيء الدرب، أسأل الله لهما رحمته الواسعة وجنات النعيم.

وإلى ابنتي الغالية، قرة عيني، صبرينال المصرية الجزائرية، التي هي تجسيد للأمل ونبض الحياة في قلبي، أدعو الله أن يحفظها ويكلأها، وأن يجعل حياتها مليئة بالبهجة والسعادة، وأن يديم عليها نعمة الصحة والعافية.

مقدمة المؤلف

يقف القانون الدولي المعاصر عند مفترق طرق أخلاقي وفلسفي عميق فيما يتعلق بجبر الضرر والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد ترسخ النموذج السائد الذي يختزل المعاناة الإنسانية في معادلات مالية واقتصادية باردة، حيث يُقدّر الألم بقيمة نقدية، ويُقاس الفقد بمبالغ محددة، وكأن الكرامة الإنسانية وحرقة الفراق يمكن اختزالهما في أرقام

حسابية. ينطلق هذا التأليف من رؤية وجودية عميقة، مستلهماً من جوهر التجربة الإنسانية في فقدان الأحبة ومعاناة التهجير والقهر، ليطرح أطروحة جريئة تفيد بأن الألم الناتج عن انتهاكات القانون الدولي هو حالة أنطولوجية وجودية لا تقبل القياس الكمي ولا المقايضة المادية. يسعى الكتاب إلى تفكيك النموذج الاقتصادي التقليدي للتعويضات، وبناء إطار قانوني جديد يرتكز على "الاعتراف الوجودي" و"إعادة الكرامة" كقيم عليا تتجاوز التعويض المادي، مقترحاً إعادة صياغة مواد اتفاقيات المسؤولية الدولية لتعكس بُعداً إنسانياً فلسفياً عميقاً يلامس أعماق الروح البشرية، ويجعل من العدالة الدولية أداة حقيقية للشفاء الوجودي وليس مجرد تسوية مالية.

الفصل الأول

نقد النموذج الاقتصادي للتعويض في القانون الدولي التقليدي

يستهل هذا الفصل تحليلاً نقدياً جذرياً للنموذج السائد في القانون الدولي الذي يعامل التعويض كعملية تعويضية مالية بحتة تهدف إلى إعادة الضحية إلى الوضع الذي كانت عليه قبل وقوع الضرر وهو ما يعرف بمبدأ "الجبر الكامل" غير أن هذا المبدأ يفترض ضمنياً أن كل ضرر، مهما كان عميقاً أو وجودياً، قابل للتقويم النقدي وأن المال قادر على مسح آثار الألم أو تعويضه بشكل كافٍ إن التطبيق العملي لهذا النموذج في قضايا الإبادة الجماعية والتهجير القسري واختفاء الأشخاص يكشف عن قصور فادح وعجز هيكلي حيث تحولت محاكم التعويضات إلى أسواق للمساومة على قيمة الدم والكرامة إن تحويل مأساة إنسانية كفقدان الوالدين أو الانفصال عن الابنة أو تشريد عائلة بأكملها إلى بنود في ميزانية تعويضات هو إهانة ثانية للضحية تختزل معاناته الوجودية إلى سلعة قابلة للتبادل إن الفقه القانوني الحالي يفتقر إلى الأدوات المفاهيمية اللازمة للتعامل مع "الألم غير القابل للقياس" ذلك الألم الذي يغير كيان الإنسان ويشوه ذاكرته ويهز أسس وجوده إن الاعتماد المفرط على التعويضات المالية خلق ثقافة قانونية باردة تركز على "كم" التعويض بدلاً من "كيف" يتم جبر الضرر معنوياً

ووجودياً إن هذا الفصل يهدف إلى كشف التناقض الجوهري بين طبيعة الألم الإنساني اللامتناهي وبين محدودية الموارد المالية المستخدمة لجبره مثبتاً أن الدفع المالي وحده، مهما بلغ حجمه، لا يملك القدرة على استعادة الكرامة المسلوبَة أو ملء الفراغ الوجودي الذي خلفه الفقد إن الحاجة تدعو إذن إلى ثورة في فلسفة المسؤولية الدولية تنتقل بها من منطق المحاسبة الاقتصادية إلى منطق الاعتراف الإنساني حيث يصبح الهدف ليس إثراء الضحية مالياً بل إعادة بناء كيانه المعنوي المهشم.

الفصل الثاني

الأسس الأنطولوجية للألم: قراءة وجودية في معاناة ضحايا الانتهاكات الدولية

ينتقل التحليل في هذا الفصل إلى الغوص في الأعماق الفلسفية والأنطولوجية لمفهوم "الألم" كظاهرة وجودية تتجاوز الحدود البيولوجية والنفسية

لتصبح سمة ملازمة للكينونة في ظل الانتهاكات الجسيمة يستند هذا الطرح إلى فلسفات الوجود والمعاناة التي ترى أن الألم الناتج عن فقدان الأحبة أو التشرد القسري ليس مجرد رد فعل عاطفي عابر بل هو حدث وجودي يعيد تشكيل هوية الإنسان وعلاقته بالعالم والزمن إن الألم في هذا السياق هو "غياب الحضور" و"فقدان الجذر" وهو حالة برزخية يعيشها الضحايا الذين فقدوا وطنهم أو أحبائهم حيث يصبح الوجود نفسه مشوباً بالجرح إن المعاناة هنا لا تقبل التجزئة أو التقسيط ولا يمكن اختزالها في مؤشرات اقتصادية لأن جوهرها هو انهيار العالم الداخلي للإنسان إن الفصل يستعرض كيف أن الانتهاكات الدولية مثل التطهير العرقي أو الاختفاء القسري لا تستهدف الجسد فقط بل تستهدف "معنى الوجود" ذاته مما يخلق جرحاً أنطولوجياً لا يندمل بالمسكنات المادية إن فهم الألم كظاهرة وجودية يتطلب من القانون الدولي أن يتخلى عن نظرته الآلية للضحية كـ "متضرر اقتصادي" وينظر إليه كـ "كائن مجروح وجودياً" يحتاج إلى اعتراف بكرامته وإنسانيته قبل حاجته للمال إن هذا التحول في النظرة الفلسفية هو المدخل الضروري لإعادة بناء منظومة العدالة الدولية على

أسس أكثر إنسانية وعمقاً تدرك أن بعض الجروح لا تشفى إلا بالاعتراف بوجودها وبشرعية الألم الذي تسببه إن الفصل يؤسس لمفهوم "العدالة الوجودية" التي تضع تجربة الضحية المعاشة في مركز الاهتمام بعيداً عن التجريدات القانونية الباردة.

الفصل الثالث

من الجبر المالي إلى الاعتراف الوجودي: نحو نموذج جديد للمسؤولية الدولية

بعد تفكيك النموذج القديم وترسيخ الأسس الفلسفية الجديدة ينتقل هذا الفصل إلى صياغة الإطار النظري والبنيوي لنموذج "الاعتراف الوجودي" كبديل أو مكمل جوهري للجبر المالي يقترح النموذج الجديد أن الذروة في جبر الضرر ليست في دفع التعويضات بل في إجراءات "الاعتراف الرسمي والشامل" بمعاناة الضحية وبكرامته المسلوبة وبوجوده الذي تم تجاهله أو إنكاره إن الاعتراف الوجودي يتضمن طقوساً قانونية

وسياسية ودبلوماسية تمنح الضحية مكانة "الشاهد المقدس" whose pain validates the truth of history وتعيد له شعوره بالانتماء والقيمة إن هذا النموذج يستلهم من قيم العفو والصفح والاعتراف بالخطأ المتجذرة في العديد من الثقافات والديانات والتي تدرك أن شفاء النفس يأتي غالباً من خلال الاستماع العميق والاعتراف بالألم أكثر مما يأتي من المال إن الفصل يقترح آليات عملية لتطبيق هذا المفهوم مثل "إعلانات الكرامة الدولية" و"مراسم الاعتراف السيادي" و"تأسيس أيام عالمية لذكرى الألم الوجودي" التي تكون ملزمة للدول المعتدية كجزء من مسؤوليتها الدولية إن التحول نحو الاعتراف الوجودي يعني أيضاً إعادة تعريف "التعويض المعنوي" ليخرج من نطاق الاعتذار الشكلي إلى نطاق إعادة البناء الرمزي والهوياتي للضحية إن هذا الفصل يضع حجر الأساس لنظام قانوني دولي جديد تكون فيه "الكرامة" هي العملة الأساسية للتعويض، وحيث يكون الهدف الأسمى هو استعادة الإنسان لإنسانيته المهشمة قبل استعادة ممتلكاته المفقودة.

الفصل الرابع

دور الذاكرة والرمزية في إعادة بناء الكرامة: طقوس العدالة الانتقالية الوجودية

يركز هذا الفصل على البعد الرمزي والطقوسي للعدالة كأداة حيوية في عملية الشفاء الوجودي مؤكداً أن الكلمات والإجراءات الرمزية تملك قوة شفائية تفوق في كثير من الأحيان القوة المالية إن الذاكرة الجماعية عندما تُدار بوعي ورحمة تتحول من عبء إلى جسر يربط بين الماضي المؤلم والمستقبل المأمول يقترح الفصل تصميم "طقوس عدالة انتقالية وجودية" تتجاوز المحاكم التقليدية لتشمل مراسم عامة تعترف فيها الدولة المعتدية رسمياً بألم الضحايا وتعتذر اعتذاراً وجودياً يتحمل فيه المجتمع كله وزر الخطيئة التاريخية إن هذه الطقوس يجب أن تكون مصممة بعناية فائقة لتلامس المشاعر الإنسانية العميقة ولتوفر مساحة آمنة للبكاء وللغضب وللمغفرة إن الرموز مثل النصب التذكارية الحية والمتاحف السردية وأيام الصمت الوطني تصبح أدوات قانونية فعالة لإعادة دمج الضحايا

في النسيج الاجتماعي وإعادة تأكيد وجودهم إن الفصل يناقش كيف أن غياب هذا البعد الرمزي في العديد من تجارب العدالة الانتقالية أدى إلى شعور الضحايا بأنهم تم شراؤهم بأموال بينما بقيت كرامتهم مجروحة إن دمج البعد الرمزي في صلب أحكام المسؤولية الدولية يجعل من العدالة عملية حية ومستمرة وليست حدثاً منتهياً بدفع شيك مصرفي إن هذا النهج يتوافق مع الفطرة الإنسانية التي تبحث عن المعنى والاعتراف أكثر من بحثها عن المكاسب المادية خاصة في القضايا المتعلقة بالفقدان الأبدي للأحبة.

الفصل الخامس

إشكالية قياس الألم غير القابل للقياس: تحديات منهجية أمام القضاء الدولي

يطرح هذا الفصل التحديات المنهجية والعملية التي تواجه القضاة والهيئات الدولية عند محاولة تطبيق

نموذج "الاعتراف الوجودي" وكيفية التعامل مع ألم لا يخضع للمعايير الكمية التقليدية كيف يمكن للقاضي أن يحكم بما لا يمكن قياسه؟ وكيف يمكن توحيد معايير الاعتراف الوجودي عبر ثقافات مختلفة؟ يجيب الفصل بأن الخروج من منطق القياس الكمي لا يعني الدخول في فوضى التقدير الذاتي بل يعني الانتقال إلى معايير "النوعية" و"العمق الإنساني" يقترح الفصل تطوير "مؤشرات الكرامة" و"مقاييس الاعتراف" التي تعتمد على تقييم مدى استعادة الضحية لشعوره بالقيمة والانتماء بدلاً من حساب الخسائر المالية إن العملية القضائية يجب أن تتحول من جلسة استماع للأدلة المالية إلى فضاء للسرد والحكي حيث يكون صوت الضحية هو المحور الأساسي إن الفصل يدعو إلى تدريب القضاة الدوليين على علوم النفس العميق والأنثروبولوجيا الثقافية لتمكينهم من فهم أبعاد الألم الوجودي والتعامل معه بحساسية مطلقة إن التحدي الأكبر يكمن في مقاومة الثقافة القانونية السائدة التي تعودت على الأرقام والحسابات الدقيقة لكن ضرورة التطور تقتضي كسر هذا الجمود تبني مرونة تسمح للعدالة بأن تكون إنسانية بحق إن هذا الفصل يقدم خارطة طريق منهجية للانتقال من العدالة الحسابية

إلى العدالة الشفائية.

الفصل السادس

البعد الثقافي والديني للتعويض: دروس من الحكمة الشرقية والإسلامية في جبر الخواطر

يستكشف هذا الفصل الثراء الهائل الموجود في التراث الثقافي والديني، وخاصة في الفكر الإسلامي والثقافات الشرقية، حول مفاهيم "جبر الخاطر" و"العفو" و"الاعتذار" والتي تقدم بدائل عميقة للنموذج الغربي المادي في التعويض إن الإسلام مثلاً يولي أهمية قصوى لـ "رضا المظلوم" والذي لا يتحقق بالمال وحده بل بالاعتراف بالظلم والتذلل بين يدي المظلوم طلباً للمسامحة إن مفهوم "الدية" في الإسلام رغم كونه تعويضاً مادياً إلا أنه يحمل في طياته بُعداً رمزياً عميقاً للاعتراف بقيمة الحياة والدم إن الثقافات الشرقية تنظر إلى الجرح الجماعي كجرح في نسيج المجتمع كله يتطلب رتقاً رمزياً وطقوساً جماعية

للشفاء إن الفصل يدعو القانون الدولي للاستفادة من هذه الحكومات المتراكمة وإدماجها في آليات عمله مما يجعله أكثر شمولية وقدرة على مخاطبة تنوع البشر إن إغفال هذه الأبعاد الثقافية يجعل من العدالة الدولية مشروعاً غربياً صرفاً يفشل في لمس وجدان شعوب كثيرة إن دمج مفاهيم مثل "المسامحة" و"التوبة" و"إصلاح ذات البين" في إطار قانوني دولي حديث يمكن أن يثري منظومة العدالة ويعطيها بعداً روحانياً مفقوداً إن هذا الفصل يؤكد أن الحل لمشكلة الألم الوجودي قد لا يكون في الابتكار القانوني الغربي فقط بل في العودة إلى الجذور الروحية والإنسانية المشتركة للبشرية.

الفصل السابع

التعويض عبر الأجيال: مسؤولية الدول تجاه الألم الموروث والذاكرة الجماعية المجروحة

يتناول هذا الفصل إشكالية فريدة وهي انتقال الألم

الوجودي عبر الأجيال وكيف أن انتهاكات الماضي تستمر في إيذاء أحفاد الضحايا حتى يومنا هذا إن الألم ليس حدثاً منتهياً بانتهاء حياة الضحية المباشرة بل هو إرث ثقيل يحمله الأبناء والأحفاد في شكل هوية مجروحة وذاكرة مشوهة إن القانون الدولي الحالي يعاني من قصور في معالجة هذا "الألم الموروث" حيث يركز عادة على الضحايا المباشرين فقط يقترح الفصل توسيع دائرة المسؤولية الدولية لتشمل "جبر الضرر الوجودي للأجيال اللاحقة" من خلال برامج تعليمية وثقافية واعترافية تهدف إلى شفاء الذاكرة الجماعية إن الاعتراف بوجود ألم موروث والقيام بإجراءات رمزية وقانونية لمعالجته هو واجب أخلاقي وقانوني على الدول التي ارتكبت انتهاكات تاريخية إن الفصل يناقش كيف أن عدم معالجة هذا الألم الموروث يؤدي إلى استمرار دورات العنف والكراهية عبر القرون إن نموذج "الاعتراف الوجودي متعدد الأجيال" يقترح إنشاء صناديق للذاكرة الحية ومؤسسات للحوار التاريخي كجزء من التعويض إن هذا المنظور طويل الأمد يجعل من العدالة الدولية مشروعاً مستمراً لبناء السلام وليس مجرد تسوية لقضايا مغلقة إن فهم تداخل الأزمنة في تجربة الألم هو مفتاح لفهم عمق المأساة

الإنسانية وضرورة معالجتها بجذور عميقة.

الفصل الثامن

دور الفن والأدب في توثيق الألم الوجودي كأداة مساعدة للعدالة الدولية

يستكشف هذا الفصل الدور الحيوي للفن والأدب والشعر في التعبير عن الألم الوجودي الذي تعجز اللغة القانونية الجافة عن وصفه إن الأعمال الفنية والأدبية تملك قدرة فريدة على نقل تجربة المعاناة الإنسانية إلى الآخرين وخلق تعاطف عالمي يتجاوز الحدود السياسية يقترح الفصل دمج الإبداعات الفنية والأدبية للضحايا كـ "أدلة وجودية" في إجراءات العدالة الدولية وكجزء من سجلات الحقيقة إن المتاحف الفنية ومسارح الذاكرة يمكن أن تكون فضاءات بديلة أو مكملة للمحاكم حيث يتم تقديم الاعتراف والجبر من خلال التجربة الجمالية المشتركة إن الفن يستطيع أن يعيد للضحية صوته وكرامته بطريقة لا يستطيع أي حكم

قضائي فعلها إن الفصل يدعو إلى تأسيس "محكمة دولية للذاكرة الإبداعية" أو آليات مشابهة تستخدم الفن كأداة للشفاء وللتعويض الوجودي إن هذا الدمج بين القانون والفن يثري كلا المجالين ويخلق نموذجاً جديداً للعدالة يكون جميلاً وإنسانياً في آن واحد إن الجمال في مواجهة القبح هو أحد أشكال المقاومة والشفاء الأكثر فعالية إن هذا الفصل يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الفنانين والفقهاء لخدمة قضية الإنسانية المعذبة.

الفصل التاسع

النساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي: خصوصية الألم الوجودي وسبل جبره

يركز هذا الفصل على الفئة الأكثر معاناة من الانتهاكات الدولية وهم النساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي والذين يعانون من ألم وجودي مركب يتعلق بانتهاك الجسد والروح والهوية معاً إن النموذج المالي

التقليدي يفشل فشلاً ذريعاً في معالجة جروح الاغتصاب والاستعباد الجنسي التي تمس صميم الكرامة الإنسانية إن التعويض لهذه الفئات يتطلب نهجاً خاصاً يركز على "إعادة التمكين الوجودي" و"استعادة السيادة على الجسد والذات" يقترح الفصل برامج شاملة تجمع بين الدعم النفسي العميق والاعتراف الاجتماعي الرسمي وإعادة الدمج المجتمعي المحترم إن الصمت المحيط بهذه الجرائم هو جزء من الألم لذا فإن كسر حاجز الصمت عبر اعتراف دولي مدوي هو شكل من أشكال التعويض الوجودي الضروري إن الفصل يناقش كيفية تصميم آليات عدالة تراعي الخصوصية الثقافية والدينية للنساء في مختلف المجتمعات لضمان أن تكون عمليات الجبر مصدر عزز لهن وليس مصدراً لإحراج إضافي إن العدالة الحقيقية لهذه الفئات هي التي تعيد لهن إنسانيتهن المسلوبة وتجعلهن فاعلات في حاضرهن ومستقبلهن لا مجرد ضحايا في ماضيهن إن هذا الفصل يضع معياراً عالي الحساسية الإنسانية لأي نموذج تعويضي مستقبلي.

الفصل العاشر

نحو ميثاق دولي للكرامة: مسودة لإعلان عالمي بشأن الحق في الاعتراف الوجودي وجبر الألم

يختتم هذا الجزء من الكتاب بتقديم مسودة عملية لـ "ميثاق دولي للكرامة" يقترح اعتماده كبروتوكول إضافي لاتفاقيات حقوق الإنسان والمسؤولية الدولية يلخص الميثاق المبادئ الأساسية للنموذج الجديد معترفاً بـ "الحق في الاعتراف الوجودي" كحق مستقل وقابل للتقاضي ينص الميثاق على التزام الدول بتقديم اعتذارات رسمية وطقوس اعتراف وبرامج جبر معنوي كجزء لا يتجزأ من مسؤوليتها عن الانتهاكات الجسيمة كما يحدد المعايير الدنيا للتعامل مع الألم الوجودي ويؤسس لآليات دولية لمراقبة تنفيذ هذه الالتزامات إن الميثاق يمثل تتويجاً للجهد الفكري والقانوني المبذول في الفصول السابقة وتحويلاً له إلى نصوص قانونية ملزمة إن تبني هذا الميثاق سيكون نقلة تاريخية في تطور القانون الدولي من قانون يحمي المصالح والممتلكات إلى قانون يحمي الروح والكرامة الإنسانية

إن الفصل يختتم بدعوة عاجلة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لتبني هذه الرؤية وتحويلها إلى واقع ملموس ينقذ الإنسانية من برودة الحسابات المالية ويردها إلى دفء الاعتراف الإنساني إن المستقبل المنشود للعدالة هو مستقبل تكون فيه الكرامة هي الغاية والوسيلة معاً.

الفصل الحادي عشر

الخاتمة العامة: نحو عدالة تلامس الروح

يختتم هذا التأليف رحلته في استكشاف أنطولوجيا الألم وتأكيده أن القانون الدولي لن يبلغ غايته في تحقيق السلام والعدالة إلا إذا تعلم كيف يلامس الروح الإنسانية ويعترف بعمق المعاناة التي لا تقدر بثمن إن الانتقال من منطق التعويض المالي إلى منطق الاعتراف الوجودي ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة وجودية لعصرنا الذي يشهد جروحاً عميقة في جسد الإنسانية إن الرسالة النهائية لهذا الكتاب هي دعوة

للفقهاء والقادة والمفكرين لاستعادة البعد الإنساني المفقود في قوانيننا ولجعل من العدالة أداة للشفاء الحقيقي وليس مجرد تسوية حسابات إن الألم الإنساني مقدس ولا يجوز اختزاله في أرقام والكرامة الإنسانية هي البوصلة الوحيدة التي يجب أن يهتدي بها القانون الدولي في مسيرته نحو مستقبل أكثر إنسانية وسلاماً إن أمل المؤلف هو أن يساهم هذا العمل في زرع بذرة تغيير في العقلية القانونية العالمية تؤدي يوماً ما إلى نظام دولي يعترف بأن جبر الخواطر وشفاء النفوس هو أسمى درجات العدالة.

فهرس الفصول

الفصل الأول: نقد النموذج الاقتصادي للتعويض في القانون الدولي التقليدي

الفصل الثاني: الأسس الأنطولوجية للألم قراءة وجودية في معاناة ضحايا الانتهاكات الدولية

الفصل الثالث: من الجبر المالي إلى الاعتراف الوجودي نحو نموذج جديد للمسؤولية الدولية

الفصل الرابع: دور الذاكرة والرمزية في إعادة بناء الكرامة طقوس العدالة الانتقالية الوجودية

الفصل الخامس: إشكالية قياس الألم غير القابل للقياس تحديات منهجية أمام القضاء الدولي

الفصل السادس: البعد الثقافي والديني للتعويض دروس من الحكمة الشرقية والإسلامية في جبر الخواطر

الفصل السابع: التعويض عبر الأجيال مسؤولية الدول تجاه الألم الموروث والذاكرة الجماعية المجروحة

الفصل الثامن: دور الفن والأدب في توثيق الألم الوجودي كأداة مساعدة للعدالة الدولية

الفصل التاسع: النساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي خصوصية الألم الوجودي وسبل جبره

الفصل العاشر: نحو ميثاق دولي للكرامة مسودة لإعلان عالمي بشأن الحق في الاعتراف الوجودي وجبر الألم

الفصل الحادي عشر: الخاتمة العامة نحو عدالة تلامس الروح

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفة الرخاوي